الحماية الاجتماعية كآلية للحد من الهشاشة
قراءة نقدية في فعالية البرامج الموجهة للفئات الهشة في المغرب

حبيبة ملوك
باحثة في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس
المغرب

ملخص:

ينطلق هذا المقال من سؤال محوري مفاده :إلى أي حد نجحت إصلاحات الحماية الاجتماعية في المغرب، وعلى رأسها القانون الإطار 09.21، في الانتقال من منطق البرامج القطاعية إلى ترسيخ الحماية الاجتماعية كحق كوني قادر على الحد من الهشاشة البنيوية؟ ويعتمد المقال إطارًا نظريًا يستحضر سوسيولوجيا الدولة الاجتماعية ونماذج الحماية الحديثة، من بيسمارك وبيفيردج إلى تحولات النيوليبرالية، من أجل فهم مسار بناء الحماية الاجتماعية وتوتراته. ومن خلال تحليل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والخطب الملكية، يتبين أن المغرب انتقل من مرحلة تشخيص التجزيء إلى إعلان رؤية إصلاحية واسعة. غير أن المقارنة المعيارية مع التوصية الأممية رقم 202 تكشف استمرار حدود بنيوية، أهمها شرط المساهمة وضعف الحوكمة التشاركية، مما يجعل المنظومة في طور انتقالي لم يرق بعد إلى مستوى الحق الكوني غير المشروط. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق هذا الانتقال يتطلب تعزيز العدالة الجبائية، إدماج الاقتصاد غير المهيكل، وتفعيل المشاركة الاجتماعية كشرط لإعادة بناء الدولة الاجتماعية وتوفير حماية فعلية للفئات الهشة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية في المغرب؛ الهشاشة؛ الدولة الاجتماعية؛ السياسات العمومية؛ العدالة الاجتماعية.

Abstract

This article starts from a central question concerning the extent to which Morocco's recent social protection reforms, particularly Framework Law 09.21, have effectively enabled a shift from fragmented, sector-based programs toward a universal system grounded in social rights and capable of reducing structural forms of vulnerability. The analysis relies on a theoretical framework inspired by the sociology of the welfare state, tracing the evolution of modern social protection models from the Bismarckian and Beveridgean paradigms to the transformations introduced by neoliberal reforms and their redefinition of the social role of the state.

Through the examination of reports issued by the Economic, Social and Environmental Council, as well as relevant Royal Speeches, the paper shows that Morocco has moved from a phase of diagnosing institutional fragmentation toward the articulation of a broader reform vision at the level of discourse and policy orientation. However, when compared with the ILO Recommendation No. 202, important structural limits remain visible, particularly the continued reliance on contribution-based access mechanisms and the relative weakness of participatory governance in the design and monitoring of social policies. These elements suggest that the current system remains in a transitional stage and has not yet fully consolidated social protection as an unconditional and universal social right.

The article concludes that overcoming these limits requires stronger fiscal justice, a more effective integration of the informal economy, and the reinforcement of social participation in public policy-making. These conditions appear essential for rebuilding a more inclusive welfare state, capable of protecting vulnerable groups in practice rather than only at the level of legal texts and political declarations.

Keywords :Social Protection in Morocco; Vulnerability; Welfare State; Public Policy; Social Justice

المقدمة

السياق العام للموضوع

شهد المغرب خلال السنوات الاخيرة توسعا غير مسبوق في خطاب الدولة الاجتماعية، تجسّد أساسا في تعميم التأمين الصحي الاجباري، وإطلاق برامج الدعم الاجتماعي المباشر، وتوسيع شبكات الحماية الموجهة للفئات الهشة. هذا التحول يبدو، في المستوى المعياري، خطوة نحو بناء نموذج اجتماعي قادر على ضمان حدّ أدنى من الأمن الاجتماعي للمواطنين. غير أن قراءة المعطيات السوسيواقتصادية الراهنة تكشف استمرار مستويات مرتفعة من الهشاشة وعدم الاستقرار المهني، إضافة إلى تفاوتات مجالية صارخة تجعل الفئات الأكثر هشاشة بعيدة عن الاستفادة الفعلية من هذه البرامج. هذا التباين بين الوعود الكبرى للإصلاح الاجتماعي وواقع الهشاشة المتجذّر يشكل الخلفية الأساسية التي ينطلق منها هذا المقال.

تحديد المفاهيم المركزية: الحماية الاجتماعية والهشاشة

تُفهم الحماية الاجتماعية في هذا المقال كمنظومة شمولية تتقاطع فيها الآليات التأمينية والتضامنية، ويُفترض أن تشكّل قاعدة لضمان الأمن الاجتماعي عبر دورة الحياة. غير أن فعالية هذه المنظومة ترتبط بمستوى شموليتها، وبنمط استهدافها، وبقدرتها على تفكيك مصادر عدم الأمن الاجتماعي وليس فقط التخفيف من أعراضه. أما الهشاشة، فليست مرادفا للفقر فحسب، بل حالة انتقالية تقع بين الإدماج والإقصاء، وتنتج عن تفاعل عوامل اقتصادية ومهنية وأسرية ومجالية. وهي كما صاغتها الأدبيات السوسيولوجية الحديثة حالة يُعاد إنتاجها داخل البنية الاجتماعية بفعل هشاشة سوق الشغل، وضعف الحماية، وتراجع قدرة الأسرة على احتواء الصدمات. هذا التعريف يجعل التحليل يتجاوز الأبعاد التقنية للبرامج نحو مساءلة قدرتها على خلق انتقال فعلي نحو الاستقرار الاجتماعي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الموضوع من كون المغرب يوجد في لحظة مفصلية بين مشروع طموح لإعادة بناء الحماية الاجتماعية، وبين واقع اجتماعي تُظهر فيه المؤشرات استمرار هشاشة بنيوية لا تُعالج بإجراءات تقنية منفصلة. فالفئات التي تستهدفها البرمجة الاجتماعية—النساء المعيلات، العمال غير المهيكلين، الأسر القروية محدودة الدخل—تظل الأكثر عرضة للانزلاق عند كل أزمة، مما يطرح سؤالا مركزيا حول مدى قدرة هذه السياسات على إحداث تحول بنيوي في مسار الهشاشة، أم أنها تبقى تدخّلات ظرفية تُخفّف الآثار دون أن تمنع إعادة إنتاجها.

هدف الدراسة

يسعى المقال إلى تحليل نقدي لفعالية البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة في المغرب، من خلال تقييم قدرتها الفعلية على الحد من الهشاشة متعددة الأبعاد. ويهدف كذلك إلى مساءلة الترابط بين توسيع منظومة الحماية الاجتماعية وبين بناء أمن اجتماعي مستدام، وليس مجرد إدارة تقنية للمخاطر الاجتماعية.

السؤال المركزي والأسئلة الفرعية

ينطلق المقال من سؤال إشكالي يعكس المفارقة القائمة:

هل تؤسس سياسات الحماية الاجتماعية في المغرب لأمن اجتماعي فعلي قادر على تفكيك الهشاشة، أم أنها سياسات ظرفية وانتقائية تُعيد إنتاج أشكال من الإقصاء الهادئ؟

ويتفرع عنه:

- كيف تُعرّف الدولة الفئات الهشة وما المعايير المعتمدة في استهدافها؟
- هل أدت التحويلات والخدمات الجديدة إلى تحسين ملموس في مؤشرات الهشاشة متعددة الأبعاد؟
- إلى أي حد تكشف المقارنة المجالية والنوعية عن تفاوتات عميقة في أثر هذه البرامج؟
- وهل يملك المستفيدون قدرة على تحويل هذه البرامج إلى حقوق اجتماعية قابلة للمطالبة، أم يبقون في موقع التلقي السلبي؟

فرضيات الدراسة

تتبنى الدراسة ثلاث فرضيات:

- أن البرامج الحالية، رغم اتساعها، ما تزال تعمل بمنطق مجزأ لا يسمح بتراكم الأثر الاجتماعي على الفئات الهشة.
- أن معايير الاستهداف، القائمة أساسا على مؤشرات الدخل والوضع الأسري، تلتقط جانبا محدودا من الهشاشة، ولا تستجيب للأبعاد المهنية والمجالية والنوعية.
- أن العديد من التدخلات تظل حبيسة منطق إدارة المخاطر الاجتماعية أكثر من بناء حقوق اجتماعية ثابتة، مما يجعل أثرها مُرتبطا بدورات السياسات لا بتحسينات بنيوية.

الإطار النظري المعتمد

يرتكز التحليل على سوسيولوجيا السؤال الاجتماعي التي أبرزت كيف تنتج المجتمعات الحديثة مناطق رمادية بين الإدماج والإقصاء، وتقع فيها فئات واسعة غير قادرة على تحقيق أمن اجتماعي مستدام رغم مشاركتها الاقتصادية. كما يُستند إلى مقاربات الهشاشة متعددة الأبعاد التي تقرن الهشاشة باختلالات سوق الشغل، وضعف الحماية، وتراجع شبكات الدعم الأسري. ويُدمج هذا الإطار مع تحولات دولة الرفاه في السياقات النيوليبرالية، حيث يتحول الأمان الاجتماعي من حق شامل إلى آليات انتقائية مشروطة، وهي سمة تلامس جزءا من السياسات المغربية الراهنة. هذا التكوين النظري يسمح بفهم الحماية الاجتماعية في المغرب لا كمنظومة تقنية، بل كحقل للصراع حول إعادة توزيع المخاطر الاجتماعية.

الدراسات السابقة

تُظهر المراجعة الأولية وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في الأدبيات:

- الدراسات الدولية التي تناولت الحماية الاجتماعية من منظور إدارة المخاطر الاجتماعية أو من زاوية أزمات دولة الرفاه، مع نقد للبرامج الانتقائية في مواجهة الهشاشة البنيوية.
- الوثائق الرسمية المغربية التي تقدّم تشخيصا للمنظومة، لكنها غالبا تركز على المسار الإصلاحي دون تحليل معمق لأثر البرامج على الفئات الهشة.
- الدراسات السوسيولوجية المغربية التي تناولت الهشاشة والفقر متعدد الأبعاد، وهشاشة الشغل، والأدوار الجندرية في انتاج الفقر، وهشاشة النساء القرويات، والتحولات في الاقتصاد غير المهيكل. هذه الدراسات تبين أن الهشاشة بنية اجتماعية لا تُختزل في

الدخل، وأن التدخلات التقنية غالبا لا تُغيّر موقع الفئات الهشة داخل البنية الاجتماعية، مما يفسر محدودية أثر عدد من البرامج الاجتماعية.

هذا المسار من الأبحاث يكشف عن فجوة تحليلية في تقييم فعالية البرامج الموجهة للفئات الهشة من زاوية سوسيولوجية نقدية، وهي الفجوة التي يسعى المقال إلى الإسهام في سدّها.

المنهج المعتمد

تستند هذه الورقة، في بنائها التحليلي، إلى الأدبيات السوسيولوجية حول الهشاشة والدولة الاجتماعية باعتبارها إطارًا نظريًا يفسّر التحولات العميقة التي تشهدها أنماط الحماية وإعادة توزيع المخاطر. وعلى هذا الأساس، يعتمد المقال مقاربة تحليلية—نوعية تقوم على تفكيك البنية التشريعية والمؤسساتية للحماية الاجتماعية في المغرب، من خلال قراءة نقدية للنصوص القانونية، وفي مقدمتها القانون الإطار 09.21، وتحليل الخطاب الرسمي كما يتجلى في الخطب الملكية وتقارير الهيئات الدستورية، خاصة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يوظّف المقال مقارنة معيارية بين التصور الوطني ومضامين التوصية الأممية رقم 202، قصد قياس مدى اقتراب التشريع المغربي من مبدأ الحق الكوني في الحماية الاجتماعية. ويجمع هذا المسار بين التحليل الخطابي، والقراءة القانونية، والمساءلة المفهومية، بما يسمح بتبيّن التوترات البنيوية بين الخطاب الإصلاحي والإلزام التشريعي وحدود المأسسة داخل السياق المغربي.

تصميم المقال

يتأسس المقال على محورين رئيسيين:

- المحور الأول :التأطير النظري والمفاهيمي للحماية الاجتماعية والهشاشة، مع إبراز خصوصيات السياق المغربي.
- المحور الثاني :قراءة نقدية في فعالية البرامج الموجهة للفئات الهشة، عبر تحليل الاستهداف، الآثار، والحوكمة.

وتُختتم الدراسة باقتراح مسارات عملية لتعزيز قدرة الحماية الاجتماعية على تفكيك الهشاشة بدل إدارتها فقط.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحماية الاجتماعية والهشاشة في السياق القروي المغربي

يستعرض هذا المحور الأسس النظرية التي تشكّل مفهوم الحماية الاجتماعية وتطوّره، ويحلل في الآن ذاته البنية السوسيولوجية للهشاشة بما هي وضعية بنيوية تتجاوز الفقر التقليدي. ويهدف إلى وضع إطار مفاهيمي يسمح بفهم خصوصيات التجربة المغربية خاصة في المجال القروي على ضوء التحولات العالمية للدولة الاجتماعية.

أولا: التأطير النظري لمفهوم الحماية الإجتماعية

1. من بيسمارك إلى بيفيردج: تحول في فلسفة الحماية ووظيفة الدولة

عند المقارنة بين النموذج البيسماركي الألماني والنموذج البيفيردجي البريطاني، لا يمكن الاكتفاء بالتمايز التقني في آليات التمويل أو الفئات المستهدفة، بل ينبغي الإنصات للتحول الجذري في فلسفة الحماية الاجتماعية ذاتها، وما تعكسه من اختلاف في تصور الدولة، المواطنة، والعلاقة بين الفرد والمجتمع. ففي حين جاء نموذج بيسمارك كاستراتيجية سياسية لحماية النظام الصناعي المحافظ من خطر التمرد العمّالي، عبر ربط الحماية بالعمل والمساهمة[1]؛ جسّد نموذج بيفيردج انعطافة إنسانية–اجتماعية جعلت من الحماية حقًّا مدنيًا شموليًا غير مشروط.[2]

الاختلاف بين النموذجين لا يقتصر على طبيعة التغطية (فئوية/شاملة) أو آلية التمويل (اشتراكات/ضرائب عامة)، بل يتجلى في عمق الرؤية للدولة نفسها:

- الدولة عند بيسمارك هي "الحارس القوي"، تتدخل لتأمين استقرارها السياسي،
- أما عند بيفيردج، فهي "الضامن الاجتماعي"، تتحمل مسؤولية أخلاقية في محاربة الفقر والجهل والمرض.

يُعبر النموذج البيسماركي عن منطق الاستحقاق: لا حماية بدون مساهمة. أما النموذج البيفيردجي، فيقوم على منطق الكرامة والحق: لا يجوز ترك أحد خارج مظلة الحماية، لأن المواطنة لا تكتمل إلا بالضمان الاجتماعي. كما أن بيفيردج أعاد الاعتبار إلى الدولة كمؤسسة ليس فقط للحكم، بل للرعاية والمرافقة الاجتماعية.[3]

لكن، إذا كان بيسمارك قد أسّس لنموذج واقعي–محافظ لا يزال فاعلًا في أنظمة أوروبية عديدة، فإن بيفيردج وضع النموذج الأكثر طموحًا وإنسانيّة، رغم أنه ظل دائمًا معرضًا للتهديد مع تصاعد النيوليبرالية. وهكذا، فإن التوتر بين منطق الاستحقاق ومنطق الحق لا يزال حاضرًا حتى اليوم في السياسات العمومية، في ما يُعرف بـ"أزمة دولة الرفاه".

2. من دولة الحماية إلى منطق السوق: أزمة الرفاه في ظل النيوليبرالية

بحلول ثمانينات القرن العشرين، دخلت دولة الرفاه الغربية طورًا من التراجع البنيوي، لم يكن ظرفيًا أو ماليًا فحسب، بل مثّل بداية تحول فلسفي عميق في وظيفة الدولة الحديثة. إذا كانت التجارب البيسماركية والبيفيردجية قد أرست تصوّرات متباينة للحماية الاجتماعية تقوم على مبدأ التدخل العمومي في مواجهة المخاطر، فإن صعود النيوليبرالية، بدءًا من عهد ريغان وتاتشر، أعاد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، لتنتقل من منطق الضمان إلى منطق التحفيز، ومن "الحماية كمواطنة" إلى "الحماية كمخاطرة فردية".[4]

في هذا السياق، يذهب ديفيد هارفي إلى أن النيوليبرالية لم تكن فقط سياسة اقتصادية، بل "مشروعًا لإعادة إنتاج السلطة الطبقية"، عبر سحب أدوات الحماية الاجتماعية، وتفكيك البنى التي راكمت الطبقات الدنيا فيها شيئًا من الأمان النسبي خلال العقود التي تلت الحرب.[5] وهو ما تجسد في موجة خصخصة واسعة، تقليص للإنفاق الاجتماعي، وتسليع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. النيوليبرالية، بهذا المعنى، لا تهاجم الدولة كجهاز، بل تعيد تشكيل وظيفتها لتخدم السوق لا المجتمع.

وفي تشخيص مكمل، يعتبر إسبينغ أندرسن أن أنظمة الرفاه ما بعد الثمانينات لم تنهَر كليًا، لكنها دخلت في طور "إعادة تقنين للتمايز الاجتماعي"؛ إذ إن بعض الفئات احتفظت بالحماية (كالعامل الرسمي)، بينما تم دفع الفئات الهشة نحو الهشاشة البنيوية[6]. ويؤكد أن هذه الأنظمة لم تعد توزع المخاطر بالتساوي، بل تُفرّق بحسب "الجدارة الاجتماعية" و"قابلية التوظيف"، ما جعلها في الواقع تكرّس انعدام المساواة بدلًا من الحد منها.

هكذا، ومع تصاعد خطاب المسؤولية الفردية، بات يُنظر إلى البطالة، المرض، الفقر... كمشاكل ذاتية ناتجة عن فشل شخصي، لا عن اختلال هيكلي. وهو ما يمثل، في جوهره، انقلابًا معرفيًا في معنى الحماية: من الحق الاجتماعي إلى عبء اقتصادي، ومن التضامن إلى المساءلة. وهي تحوّلات لا يمكن فهمها خارج تحليل البنيات الاقتصادية، لكنها تتطلب أيضًا مساءلة القيم التي تبررها.

استنتاج تركيبي حول مفهوم الحماية الاجتماعية

تظهر الحماية الاجتماعية كمفهوم تاريخي متحوّل يعكس علاقة متغيرة بين الدولة والمجتمع، انتقل من الرعاية التقليدية إلى النماذج البيسماركية والبيفيردجية التي أعادت تعريف الحق الاجتماعي بين منطق الاستحقاق ومنطق المواطنة. ومع أزمة دولة الرفاه وصعود النيوليبرالية، تحولت الحماية من أداة جماعية للكرامة إلى آلية مشروطة تُقاس بالجدارة الفردية. وبذلك أصبحت مفهومًا هجينا يتجاذبه التضامن والسوق، ما يستدعي مساءلة بنياته الثقافية والسياسية لفهم قدرته الفعلية على حماية الفئات الهشة.

ثانيا: التأطير النظري لمفهوم الهشاشة

2. تطور لمفهوم الهشاشة في الأدبيات السوسيولوجية

انتقل المفهوم إلى الدراسات السوسيولوجية في نهاية الثمانينات، وكان Serge Paugam أول من استخدمه كأداة تحليلية في كتابه *La disqualification sociale* سنة 1991، حيث اعتبر الهشاشة حالة انعدام الأمان المرتبطة بفقدان الروابط الاجتماعية، وطورها كمفهوم يتوسط بين الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي التام[7]. في دراسته على البطالة المزمنة في فرنسا، بيّن بوغام كيف يصبح الفرد في وضعية هشاشة عندما يُقصى تدريجيًا من سوق العمل ويفقد روابطه العائلية، ما يهيئه للسقوط في التهميش الكامل. كانت نتيجة دراسته آنذاك لافتة: أن الهشاشة تبدأ قبل الفقر، وأن مؤشرات الحماية الاجتماعية التقليدية لا تلتقطها، ما يفسر ضعف السياسات في وقف انزلاق الأفراد نحو التهميش.[8]

انتقد Serge Paugam مبكرًا اختزال الهشاشة في بعد واحد، حين أكد أن الهشاشة ليست ظاهرة أحادية الجانب بل حالة اجتماعية مركبة تتداخل فيها أبعاد متعددة يجب استحضارها معًا لفهم مساراتها وتعقيداتها[9]. لقد أوضح بوغام أن الهشاشة لا يمكن اختزالها في الفقر، لأنها تعبر عن دينامية انحدار تبدأ بفقدان الأمان في العمل أو العلاقات الاجتماعية ثم تتفاقم إلى الشعور بفقدان القيمة أو العجز عن التحكم في المصير[10]، ما يجعلها ظاهرة ديناميكية تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد.

تتشكل الهشاشة من تداخل ثلاثة أبعاد مترابطة: اقتصادي يتمثل في غياب الاستقرار المادي والعمل الهش[11]، واجتماعي يرتبط بضعف شبكات الدعم العائلية[12]، ونفسي يتجلى في القلق وفقدان الأمان[13].

وقد توسع بعض الباحثين مؤخرًا في اقتراح بعد رابع للهشاشة هو البعد الرمزي الثقافي، ويتعلق بالتصورات الاجتماعية السلبية تجاه فئة معينة من الأفراد تجعلهم عرضة للهشاشة حتى دون فقر مادي مباشر[14]. هذا البعد الرمزي يكشف أن الهشاشة قد تتشكل نتيجة التمثلات الاجتماعية والثقافية أكثر مما تتشكل نتيجة الوضع المادي، ما يفرض مقاربة حساسة للسياق الثقافي المحلي.

3. حدود مفهوم الهشاشة في مقابل مفاهيم الفقر والإقصاء

يُعد التمييز بين مفاهيم الفقر، الهشاشة، والإقصاء الاجتماعي ضرورة منهجية لفهم الوضعيات الاجتماعية المركبة، وتفادي الخلط الذي قد يؤدي إلى سياسات عمومية قصيرة الأفق لا تستجيب لحاجات الأفراد الحقيقية. فبينما تُقاس بعض هذه المفاهيم بمؤشرات كمية واضحة مثل الدخل أو الولوج إلى الخدمات الأساسية، فإن بعضها الآخر يحمل طابعًا نوعيًا يتطلب مقاربة كيفيّة لفهمه. سيمكننا هذا الجزء من الوقوف على أبرز المساهمات في تعريف الفقر والإقصاء الاجتماعي، ثم إبراز أهمية تمييز الهشاشة عنهما كمفهوم تحليلي أوسع وأكثر شمولًا.

- **الفقر**

يُعرف الفقر في الأدبيات السوسيولوجية باعتباره حالة حرمان مادي مستمر، تحددها القدرة على الحصول على موارد مالية تلبي الحاجات الأساسية للأفراد مثل الغذاء، السكن، والصحة. وتعد مساهمة Peter Townsend في كتابه *Poverty in the United Kingdom* سنة 1979 من أهم المساهمات الكلاسيكية، حيث وسع تعريف الفقر ليشمل البعد النسبي المرتبط بالمعايير الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد[15]. فقد اعتبر تاونسند أن الفقر ليس فقط الحرمان من الحاجات الأساسية بل أيضًا عدم القدرة على المشاركة في أنشطة المجتمع العادية، ما يجعله متغيرًا حسب الزمان والمكان.

من ناحية المؤشرات، اعتمدت الأمم المتحدة منذ 2010 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) لقياس الفقر بشكل يتجاوز الدخل ليشمل الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة[16]. لكن رغم شمولية المؤشر، يظل تركيزه منصبًا على الأبعاد المادية أكثر من النفسية أو الاجتماعية الدقيقة، وهو ما يجعله غير كافٍ لرصد حالات الهشاشة.

- **الإقصاء الاجتماعي**

أما الإقصاء الاجتماعي فقد أطرته الأدبيات السوسيولوجية باعتباره حالة حرمان هيكلي من الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهو أكثر تطرفًا من الفقر لأنه يعني انقطاع الأفراد عن المشاركة في الفضاء العمومي ومؤسسات المجتمع. ويعود الفضل في بلورة المفهوم في الدراسات الأوروبية إلى الفرنسي René Lenoir الذي استعمل مصطلح «Les exclus» سنة 1974 للإشارة إلى الفئات التي لا تصلها سياسات الحماية الاجتماعية.[17]

في السياق المغربي، أبرزت دراسة حديثة أعدتها الباحثة حسناء أيت علال حول الأسر القاطنة بالأحياء الهامشية في الدار البيضاء[18] كيف أن الإقصاء الاجتماعي يتجلى في حرمان الأسر من الولوج إلى التعليم الجيد والخدمات الصحية، ما يكرس التهميش عبر الأجيال ويحول الإقصاء إلى ظاهرة وراثية أكثر من كونها ظرفية.

- **تمييز الهشاشة عن الفقر والإقصاء الاجتماعي**

تبرز أهمية تمييز الهشاشة عن مفهومي الفقر والإقصاء الاجتماعي في كونها حالة وسطية متعددة الأبعاد، قد تتحول إلى فقر أو إقصاء إذا استمرت أسبابها، لكنها قد تنتهي أيضًا إلى استعادة الأمان الاجتماعي إن توفرت آليات وقائية ودعم مناسب. بخلاف الفقر الذي يقاس بمؤشرات مادية واضحة، أو الإقصاء الاجتماعي الذي يعني فقدان الحقوق الكاملة، فإن الهشاشة مفهوم كيفي يعكس حالة عدم أمان ديناميكية تتعلق بضعف القدرة على مواجهة الصدمات وتذبذب الاستقرار الاجتماعي والنفسي.

ويُعد الهشاشة بهذا المعنى أداة تحليلية أكثر شمولًا لفهم المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأفراد قبل وقوعهم في براثن الفقر أو الإقصاء، ما يسمح بإعداد سياسات اجتماعية وقائية بدل الاقتصار على السياسات التعويضية المتأخرة. غير أن استمرار الخلط بين المفاهيم الثلاثة في الخطاب الرسمي والسياسات الاجتماعية يؤدي إلى تجاهل دينامية الهشاشة، ما يساهم في إعادة إنتاج الفقر والإقصاء بدل معالجتهما في الجذور.

استنتاج تركيبي

يُظهر ما سبق أن الهشاشة ليست حالة مادية محضة، بل وضعية مركبة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، مما يجعل الأفراد يعيشون في حالة عدم أمان دائم قد تقودهم للفقر أو الإقصاء إذا لم تُتخذ التدخلات الوقائية الملائمة. لذلك يمكن تعريف الهشاشة في هذا البحث بأنها «حالة عدم استقرار بنيوية تشمل ضعف الموارد الاقتصادية، هشاشة الروابط الاجتماعية، وحالة نفسية تتسم بالقلق المستمر، تتفاعل جميعها لتجعل الأفراد معرضين للتحول إلى فقر أو إقصاء». ويُبرر اعتماد هذا التعريف باعتباره الأداة الأكثر شمولًا ودقة لفهم هشاشة النساء المعيلات للأسر في المغرب، وتحليل السياسات الاجتماعية الموجهة لهن في الفصول القادمة.

ثالثا: خصوصية الهشاشة في سياق المجال القروي المغربي

تعتبر الهشاشة في المجال القروي المغربي ظاهرة متعددة الأبعاد ومركّبة التعريف، تتجاوز مجرد النقص في الموارد الاقتصادية أو ضعف البنيات التحتية، لتشمل أبعادًا رمزية وثقافية واجتماعية أكثر عمقًا وتعقيدًا. فمن خلال تتبع المقاربات الأكاديمية المختلفة، يظهر أن الهشاشة لا تتحدد فقط عبر المؤشرات الرسمية التقليدية، بل تتشكل من خلال التفاعل المعقد بين السياسات العمومية، والبنى الاجتماعية والثقافية المحلية، وعلاقات النوع الاجتماعي.

المقاربة المؤسساتية: الهشاشة كنتاج لغياب الدولة أو فشل تدخلها

تنطلق هذه المقاربة من فرضية مركزية مفادها أن الهشاشة في المجال القروي المغربي ليست بالضرورة نتيجة لفقر الموارد الذاتية، بل ناتجة عن انسحاب الدولة أو غيابها المتفاوت في التدخل المجالي. تركز دراسات منظور جغرافي اجتماعي، أي كيف تؤدي اللامساواة في التهيئة الترابية إلى خلق مناطق معزولة عن الدورة التنموية الوطنية، لا بسبب ضعف سكانها، بل بسبب ضعف العدالة المجالية في السياسات العمومية.[19]

المقاربة الرمزية: الهشاشة كتَمثُّل وتموقع في الفضاء الاجتماعي

غالبًا ما تركز التحليلات الكلاسيكية للهشاشة على ما هو قابل للقياس من مؤشرات الدخل، التشغيل، والخدمات، لكنها تُغفل بُعدًا مركزيًا لا يقلّ أهمية: كيف يعيش الفاعلون هشاشتهم، وكيف يُمثّلونها ويُؤطّرونها ضمن علاقتهم بذواتهم وبالآخرين. من هنا تأتي أهمية المقاربات الرمزية والتمثّلاتية التي لا تدرس الهشاشة كمجرد حالة اقتصادية، بل كإحساس عميق بالهامشية واللامرئية داخل النسيج الاجتماعي.

تبرز هذه المقاربة بوضوح في دراسة إسماعيل الراجي حول التمثلات الرمزية للأولياء في الوسط القروي المغربي، حيث تُظهر كيف تُنتج الثقافة الشعبية نسقًا من المعاني التي تُبرّر أحيانًا القهر الاجتماعي أو تُخفيه خلف ستار "البركة" و"الرضى بالمقسوم".[20] فالفاعل القروي، في هذا السياق، لا يُعبّر عن هشاشته بشكل صريح بل يدمجها في منظومة دينية–رمزية تُنتج معنى للمعاناة، وتُضفي على الحرمان صفة القدر. هذا ما يجعل الهشاشة في الوسط القروي مسألة "معنوية" autant que مادية، إذ تنعكس في الخطاب والسلوك والانتظارات الرمزية للفرد.

المقاربة الاقتصادية: الهشاشة كفشل في الإدماج الإنتاجي

تبرز هذه الفكرة بوضوح في دراسة *Mohammed El Idrissi* التي تُعد من أكثر الدراسات تعمقًا في تحليل التهميش الإنتاجي للفئات القروية. في قراءته النقدية لسياسات الفلاحة بالمغرب، وخاصة ما يسمى بـ"المخطط الأخضر"، يوضح الكاتب أن هذه السياسات – رغم إعلانها عن دعم الفلاحين الصغار– أنتجت تمييزًا لصالح الفلاحة الرأسمالية الكبرى، بينما تُرك الفلاح الصغير يواجه تقلبات السوق، وتدهور التربة، وانعدام التأمين على المخاطر الزراعية، ما عمّق هشاشة الدخل وعدم الاستقرار المهني[21]. وقد استخدم إدريسي أدوات تحليل مدمجة بين السياسي والمؤسساتي، ودمج في دراسته بُعدًا ميدانيًا، ما يجعلها مرجعًا مركزيًا في تحليل فشل السياسات الإنتاجية بالمجال القروي.

هنا يتقاطع التحليل الاقتصادي مع النقد السوسيولوجي، إذ لا يمكن الحديث عن الفقر والهشاشة كأرقام صماء، بل يجب تأويلها بوصفها نتيجة لاختيارات سياسية ومؤسساتية تُقصي فئات كاملة من الحق في التنمية، وتُعيد إنتاج تبعيتهن البنيوية للسوق والسياسات.

المقاربة الاجتماعية: تفكك شبكات التضامن وتحول البنى العائلية

في هذا السياق، يُعتبر عمل *Mohammed El Idrissi* من أبرز المساهمات التي تناولت هذا البعد، حيث يبرز كيف أن تفكك شبكات التضامن التقليدية جعل فئات واسعة في القرى تعيش "هشاشة معزولة"، لا لأن دخلها منخفض فقط، بل لأنها فقدت الحماية الرمزية والاجتماعية التي كانت توفرها العائلة[22]. كما أوضح أن برامج الدعم الاجتماعي كثيرًا ما تفترض وجود هذه الشبكات، فتُحمّل الأسرة مسؤولية دعم أفرادها دون إدراك أن هذه البُنى قد ضعفت أو تحولت، بل أحيانًا أصبحت هي نفسها مصدرًا لإعادة إنتاج الهشاشة من خلال مفاهيم مثل "العار"، و"العبء".

إن ما تكشفه هذه الدراسات هو أن المقاربة الاجتماعية للهشاشة القروية لا يمكن أن تقتصر على قياس العلاقات العائلية كميًا، بل تقتضي تحليلاً نوعيًا للكيفية التي تحوّلت بها هذه العلاقات، وانسحابها التدريجي من وظيفتها التقليدية كحزام أمان. بل إن أخطر ما في هذا التحول هو أنه غالبًا ما يمر بصمت، تحت غطاء استمرارية ظاهرية لا تصمد أمام اختبار الأزمات.

نحو بناء تركيب مفهومي لتحليل الهشاشة القروية من الداخل

إن إعادة بناء المفهوم لا تعني فقط إثراءه بتفاصيل إضافية، بل تعني، بشكل أدق، قلب بنيته المرجعية ومساءلة مسلّماته. فالهشاشة في القرية المغربية لا تُختزل في نقص الدخل أو غياب الخدمات كما تفعل المؤشرات المعيارية، بل هي تجربة معيشة، ذات أبعاد رمزية وسيكولوجية، تتبلور في شعور دائم بعدم الأمان، في هشاشة الروابط، وفي انسحاب الدولة من أدوار الحماية الأساسية، أو حضورها على نحو انتقائي وظرفي في أحسن الأحوال لذلك، لا يمكن التعامل مع الهشاشة القروية إلا إذا تمّت قراءتها من داخل البنيات التي تُنتجها وتُشرعنها في آن.

المحور الثاني: قراءة نقدية في فعالية البرامج الموجهة للفئات الهشة في المغرب

ينطلق هذا المحور من الخلاصات التي وصل إليها القسم السابق، حيث تبيّن أن الحماية الاجتماعية ليست مجرد آلية تقنية أو إجراء مالي عابر، بل بناء تاريخي يشتبك فيه منطق الحق مع منطق المشروطية، ويتأرجح باستمرار بين الرؤية الشمولية والاختيارات الفئوية. هذا ما يجعل الحالة المغربية جديرة بالتحليل، لأنها لم تتطور بخط مستقيم وإنما عبر مسار متعرّج يختزن لحظات تأسيسية، وأخرى ارتبطت بالأزمات الاقتصادية وبرامج التقويم الهيكلي، ثم محاولات إصلاح متقطعة، وصولاً إلى التحول الكبير مع إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية بموجب القانون الإطار 09.21.

غير أن قراءة هذا المسار لا تقتصر على استعراض المحطات، الملامح التاريخية والمؤسساتية، تقرير رسمي صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كشف الرؤية البيروقراطية للدولة قبل 2020، ثم الخطب الملكية لسنتي 2018 و2020 التي حملت بعدًا تأسيسيًا جديدًا أعاد ترتيب أولويات المفهوم. بهذا المعنى، يصبح السؤال المركزي: هل يمثل هذا التحول المعلن انتقالاً فعليًا نحو فلسفة جديدة للحماية الاجتماعية، أم أنه إعادة إنتاج للمنطق القديم بلغة أكثر حداثة؟

أولا: تطور نظام الحماية الاجتماعية في المغرب

انطلاقًا من الخلاصات التي انتهى إليها المحور السابق "مفهوم الحماية الاجتماعية"، والتي بيّنت أن الحماية الاجتماعية ليست مجرد تدبير تقني، بل بناء تاريخي يتأرجح بين منطق الحق ومنطق المشروطية، ننتقل الآن إلى الحالة المغربية. السؤال الذي نطرحه هنا هو: متى وكيف ولماذا تحولت الحماية الاجتماعية إلى سياسة عمومية بالمغرب؟

1. القراءة الوصفية لمسار الحماية الاجتماعية في المغرب[23]

المرحلة التأسيسية(1956–1980)

تميزت هذه الفترة بكون المغرب كان بصدد بناء مؤسسات الدولة الحديثة، حيث ظهرت أولى اللبنات المؤسساتية للحماية: إنشاء التعاون الوطني (1957) كآلية اجتماعية–إحسانية تستهدف الفئات الضعيفة في المدن، وتأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (1959) لتوفير تغطية لفئات محددة من أجراء القطاع الخاص. مع ذلك، ظل منطق الحماية فئوياً، إذ ارتبطت الاستفادة بالوضعية المهنية، فيما بقي القطاع غير المهيكل والعالم القروي خارج نطاق التغطية.

مرحلة الأزمة وإعادة الهيكلة(1980–1999)

عرفت هذه المرحلة تأثير برامج التقويم الهيكلي التي فرضت تقليص الإنفاق الاجتماعي، وتجميد التوظيف، ورفع الدعم تدريجياً. أدى ذلك إلى اتساع الهشاشة، خصوصاً في القرى وبين العاملين في القطاع غير المهيكل، بينما اتجهت الدولة نحو مقاربة مالية بحتة جعلت الحماية الاجتماعية أشبه بـ"شبكة أمان" محدودة الوظيفة، دون قدرة على الاستجابة للبنية المتغيرة للسكان.

مرحلة الإصلاحات القطاعية(2000–2020)

شهدت هذه المرحلة بروز نقاش قوي حول الفقر والهشاشة، خاصة بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005)، التي مثّلت تحوّلاً في مقاربة الدولة للتدخل الاجتماعي، لكنها ظلت في أغلبها مرتبطة بمشاريع ظرفية لا تؤدي إلى إدماج مستدام للمستفيدين. كما ظهرت إصلاحات مهمة مثل إصلاح صندوق المقاصة، وبداية إصلاح أنظمة التقاعد، لكنها بقيت إصلاحات قطاعية جزئية ولم تُغير علاقات التفاوت الاجتماعي بشكل جوهري.

مرحلة التحول الشامل (2020–إلى الآن)

تمثل هذه المرحلة منعطفاً تاريخياً بإطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية عبر القانون الإطار 09.21، الذي أعاد تعريف أدوار الدولة في الضمان الصحي، وتوسيع التغطية لتشمل المستقلين والفلاحين والعاملين المهيكلين جزئياً. ورغم الطموح الكبير، تظل التحديات قائمة: ضعف القدرات التدبيرية، إشكالات التمويل، وعدم تجانس الولوج بين المجالات الترابية.

2. قراءة مركّزة في الرؤية الرسمية لبرامج الدعم الاجتماعي قبل 2020

تُعد وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022 حول *الحماية الاجتماعية في المغرب: من أجل تنمية بشرية مستدامة* (ص 45) مدخلا أساسيا لفهم التصور الرسمي لبرامج الدعم قبل إطلاق الإصلاح الشامل سنة 2020. وتأتي أهميتها من كونها تجمع بين التشخيص المؤسساتي والقراءة النقدية، لكنها في الوقت ذاته تكشف حدود هذا التصور حين يُقدّم الحماية الاجتماعية كـ"برامج تقنية" أكثر منها سياسة اجتماعية متكاملة.

جاء التقرير في سياق يتسم بتزايد الدعوات لإصلاح منظومة الحماية، وتعدد المبادرات القطاعية دون إطار جامع، وهو يحاول رصد وضعية برامج الدعم مثل صندوق المقاصة، "تيسير"، "راميد"، ودعم السكن. غير أن هذا الجرد، رغم شموليته، يعكس رؤية "موزاييك" تتعامل مع كل برنامج كوحدة مستقلة بدل النظر إليه كجزء من منظومة واحدة لإعادة توزيع الموارد والحماية.

يرتكز التقرير على مقاربة كمية تركز على عدد المستفيدين وحجم الميزانيات، مع غياب شبه كامل لتقييم الأثر الاجتماعي الفعلي على المدى المتوسط. وهذا يُعيد إنتاج منطق إدارة الفقر بدل تفكيكه، وهو المنطق نفسه الذي طبع سياسات المساعدات الموجهة منذ الثمانينيات. كما

أن الوثيقة لا تذهب بعيداً في مساءلة البنيات الاقتصادية والسياسية المنتجة للهشاشة، بل تكتفي بالدعوة إلى تحسين الاستهداف وتجويد التنسيق، أي أنها تحافظ على منطق "الإصلاح التدريجي الآمن" الذي لا يصطدم مع مصالح الفئات المهيمنة داخل البيروقراطية والاقتصاد السياسي.

ويظهر من قراءة التقرير أن الرؤية الرسمية تُدرج الحماية الاجتماعية ضمن آليات المرافقة الاجتماعية، لا ضمن مشروع تحوّل اجتماعي شامل، إذ تظل الأسئلة البنيوية المتعلقة بالعدالة الجبائية، والهشاشة المجالية، وضعف الإدماج المهني، في الهامش. كما أن المجلس يُلمّح إلى ضعف التنسيق بين الجهات المتدخلة، مما ينتج عنه تكرار وتداخل في البرامج، وهو ما يعمّق صعوبة الانتقال من ثقافة الإعانات إلى ثقافة الحقوق.

في الخلاصة، يمنح التقرير صورة دقيقة عن عقل الدولة في تدبير الدعم الاجتماعي، لكنه يكشف أيضاً حدود هذا التصور، خاصة في اختزاله الحماية الاجتماعية في تدخلات تقنية مجزّأة. وهنا تكمن قيمته البحثية: فهو يسمح بتفكيك الفجوة بين الخطاب الرسمي حول العدالة الاجتماعية وبين واقع التنفيذ، ويضع بين يدي الباحثين مادة أولية لفهم الاستمرارية في السياسات قبل 2020، وما إذا كان الإصلاح الشامل اللاحق يمثل فعلاً قطيعة أم امتداداً محسّناً لمسار قديم[24].

3. 2020 كمحطة لاعادة تأسيس الحماية الاجتماعية في اطار الدولة الاجتماعية

يشكل الانتقال من التقرير الرسمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى الخطب الملكية انتقالاً من تشخيص تقني إلى رؤية سياسية–رمزية تعيد ترتيب معنى الحماية الاجتماعية في المخيال المؤسساتي للدولة. فالفرضية التي تختبرها هذه القراءة هي أن الخطاب الملكي لم يكتف بتحديد أولويات التدخل، بل قام فعلياً بإعادة تأطير الحماية الاجتماعية بوصفها مشروعاً سيادياً، لا مجرد سياسة قطاعية.

في خطاب عيد العرش 2018، حُسم جوهر الاختلال: تعدد البرامج، تشتت التمويل، ضعف التنسيق، وغياب الاستهداف[25]. هذه ليست ملاحظات إدارية، بل إعلان عن فشل نموذج "الموزاييك" الاجتماعي الذي راكم أكثر من مائة برنامج دون رؤية موحدة. في هذا السياق، جاء السجل الاجتماعي الموحد كتحول مفاهيمي قبل أن يكون خطوة تقنية، إذ قُدم كـ"مشروع اجتماعي استراتيجي" يؤسس لمنظور جديد للعدالة الاجتماعية.

أما خطاب 2020، في ذروة جائحة كوفيد–19، فقد مثّل لحظة انتقال من إصلاح تدريجي إلى ورش بنيوي، عبر إعلان تعميم الحماية الاجتماعية خلال خمس سنوات[26]. وقد حمل الخطاب ثلاث إشارات نوعية: ربط المشروع بإدماج القطاع غير المهيكل، وهو ما يعني تحريك بنية الاقتصاد الاجتماعي؛ التأكيد على حكامة قائمة على النزاهة والمحاسبة؛ ثم إدراج الورش داخل رؤية لإعادة صياغة علاقة الدولة بالمواطن بعد الأزمة.

يُظهر التباين بين التقرير الرسمي والخطب الملكية اختلافاً في المنطلقات: التقرير يشخص مرحلة سابقة بأنها ظلت أسيرة منطق التدبير التقني وتحسين الإجراءات، بينما الخطاب الملكي يؤطر مرحلة تستشرف الحماية الاجتماعية كحق سيادي وركيزة لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

من منظور سوسيولوجيا الدولة، يمكن اعتبار خطابَي 2018 و2020 محاولة لإعادة تأسيس الحماية الاجتماعية ضمن نموذج دولة اجتماعية مُحدَّثة، تستبقي مركزية القرار لكنها توسّع دائرة الحقوق. لكن السؤال يبقى معلقاً حول قدرة هذه الرؤية على تخطي معيقات الاقتصاد السياسي المغربي، مثل البنية الريعية وضعف العدالة الجبائية وتعارض مصالح الفاعلين. وهكذا يظهر الخطاب الملكي كقوة تأسيسية على المستوى الرمزي والسياسي، لكنه يبقى رهيناً بمدى قدرة الجهاز التنفيذي على تحويله إلى تحول بنيوي فعلي في حياة المواطنين

ثانيا: قراءة في البنية التشريعية للقانون الإطار 09.21[27]: الأهداف، المبادئ، والآليات

يقدّم القانون الإطار 09.21 ترجمةً تشريعية مكثفة للرؤية السياسية التي أعلنتها الخُطب المرجعية، لكنه في الوقت نفسه يكشف، عند تفكيك بنيته الداخلية، كيف يحاول أن ينقل الحماية الاجتماعية من منطق "التدخلات المبعثرة" إلى منطق المنظومة الشاملة. يمكن قراءة نص القانون على ثلاثة مستويات مترابطة: ماذا يريد؟ (الأهداف)، بأي قيم يشتغل؟ (المبادئ)، وبأية أدوات سينفّذ؟ (الآليات: تمويل، حكامة، وجدولة).

1. الأهداف التشريعية

يحوّل القانون الإطار الحماية الاجتماعية من برامج متناثرة إلى التزام تشريعي بإقرار حق اجتماعي شامل، مع إعطاء أولوية للفئات الهشة التي برز ضعفها خلال جائحة كوفيد-19. وبذلك ينتقل الخطاب من منطق التدخل الظرفي إلى منطق الحق، ولو أن قابليةَ التنفيذ ستبقى الاختبار الفعلي لهذا التحول.

2. المبادئ المؤطرة

يرتكز النص على مبادئ التضامن، والإلزامية في التأمين الصحي، والتدرج في التنزيل. وتسمح هذه المبادئ بالموازنة بين الشمولية من جهة، ومتطلبات التمويل والاستحقاق التأميني من جهة أخرى، بما يعيد توزيع الأعباء بين الفئات القادرة وغير القادرة دون الإضرار باستدامة النظام.

3. الآليات التنفيذية

- **التمويل**

يعتمد القانون ثنائية اشتراكية–تضامنية، مع إنشاء حساب خصوصي لتجميع الموارد بما يعزز الشفافية. وتُستكمل هذه الموارد عبر الميزانية العامة، بعض المداخيل الضريبية، وإصلاح المقاصة.

- **الحكامة**

ينص على قيادة موحدة وتنسيق أفقي، واعتماد السجل الاجتماعي الموحد كأداة لضبط الاستهداف، مع ربط التعميم بإصلاح المنظومة الصحية لضمان أثر فعلي للتغطية.

- **الجدولة الزمنية**

يرسم رزنامة إلزامية لخمس سنوات:

  - 2021–2022 تعميم التأمين الإجباري.
  - 2023–2024 التعويضات العائلية.
  - 2025 التقاعد وتعويض فقدان الشغل.

- **خلاصة نقدية مركّزة**

يرسي القانون الإطار قاعدة تشريعية قوية للانتقال نحو منظومة شمولية، لكنه يترك هامشًا واسعًا للتنزيل قد يعيد إدخال منطق الاستحقاق من بوابة التفاصيل التقنية إن غابت شروط الحكامة والتمويل. ويرى بوقيش[28] أن النص خطوة نوعية، لكنها مشروطة بصرامة التنفيذ واحترام الآجال؛ فبدون ذلك قد تتكرر أعطاب التجزيء وضعف التنسيق التي وسمت السياسات السابقة.

ثالثا: قراء نقدية في منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب على ضوء مبدئ كونية الحق في الحماية الاجتماعية

1. مدى ترسيخ القانون الإطار 09.21 للحق الكوني في الحماية الاجتماعية

تسمح مقارنة القانون الإطار 09.21 بالتوصية الأممية[29] رقم 202 بتقييم مدى انخراط المغرب في مبدأ الحماية الاجتماعية كحق كوني غير مشروط. فالتوصية، التي تدعو إلى أرضيات وطنية تشمل جميع الأفراد دون تمييز، تحدد خمسة معايير أساسية: الشمولية، الاستدامة، المساواة، الإدماج، والحوكمة التشاركية.

وعلى هذا الأساس، يبدو أن القانون الإطار يقترب من المرجعية الأممية على مستوى الخطاب، خصوصًا في إعلان الشمولية واعتماد آليات تمويل مزدوجة، وخطط إدماج العاملين في القطاع غير المهيكل. لكنه يظل بعيدًا عنها في نقطتين مركزيتين: إذ يرتبط الولوج إلى جزء من المنافع—خاصة التأمين الصحي والتقاعد—بدفع اشتراكات منتظمة، ما يجعل حماية بعض الفئات رهينة بقدرتها على الأداء أو بوضعيتها المهنية، وهو منطق يُضعف الطابع غير المشروط الذي تُعرّف به المرجعية الأممية الحق الاجتماعي. وثانيهما ضعف الحوكمة التشاركية، حيث يتركز صنع القرار داخل الجهاز التنفيذي دون آليات مُمأسسة لمشاركة النقابات وأرباب العمل وممثلي الفئات الاجتماعية في التخطيط أو التتبع، و هو غياب يقلل من شرعية السياسات وقدرتها على الاستجابة لمطالب الفئات المعنية، ويبتعد عن فلسفة التوصية التي تجعل الحوار الاجتماعي جزءًا من بنية الحماية نفسها.

هذا التموضع يعكس نموذجًا انتقاليًا يحاول الموازنة بين المرجعية الكونية والقيود الوطنية، لكنه يواجه تحديًا إبستيمولوجيًا: فالمزج بين منطقين متعارضين (الحق الكوني والمشروطية المساهماتية) قد يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات التي يسعى النص إلى تقليصها. من ثم، فإن إعادة بناء مفهوم الحماية الاجتماعية، وفق ما يظهر من هذه القراءة، لا تزال جزئية، مرتبطة بحدود الاستيعاب المؤسسي والمالي أكثر من ارتباطها بحدود المرجعية النظرية ذاتها.

2. السجل الاجتماعي الموحّد : من الكونية المعلنة إلى المشروطية العملية

يمثل السجل الاجتماعي الموحّد المرحلة الأكثر حساسية في مسار إصلاح الحماية الاجتماعية بالمغرب، لأنه ليس مجرد إجراء تقني أو قاعدة بيانات لتجميع المعطيات، بل هو أداة سياسية تختزل كل ما سبق من نصوص تشريعية ومؤشرات قياس وبرامج تطبيقية. فإذا كان القانون الإطار 09.21 قد أعلن الكونية في مبادئه، وكشفت المؤشرات الكيفية عن طابعه الهجين، وجاءت البرامج لتؤكد هذا التداخل بين الشمولية المعلنة والاستحقاق المقيّد، فإن السجل الاجتماعي يقدّم نفسه اليوم باعتباره الآلية التي ستحدد بصورة عملية من يَدخل فعلا إلى دائرة الحق في الحماية ومن يبقى على الهامش.

بهذا المعنى، يتحول الحق من كونه مبدأ دستوري مطلق إلى حق مشروط بتعبئة معطيات دقيقة وبالقدرة على إثبات الوضعية الاجتماعية والاقتصادية عبر مساطر إدارية ورقمية. وهو ما يعني أن الخطاب المعياري (الكونية) يجد نفسه مقيدا في الواقع العملي عبر شرطية التسجيل والتصنيف. هذا التناقض يعكس منطق الهجنة التشريعية: إذ يظل القانون الإطار وفيا للمرجعية البيفيردجية في إعلانه الكونية، بينما يعيد القانون التنظيمي للسجل إنتاج مرجعية بسماركية–نيوليبرالية قائمة على الاستحقاق عبر التسجيل والاستهداف.

إن السجل الاجتماعي لا يعكس فقط تناقضًا داخليًا بين الكونية والاستحقاق، بل يكشف أيضًا عن خيار سياسي أعمق: الانتقال من منطق التضامن الشامل إلى منطق الاستهداف الرقمي. وهنا يكمن بعده الإبستيمولوجي: فالمفهوم ذاته للحماية الاجتماعية يتغير حين يصبح رهينًا لآليات رقمية تحوّل الحق إلى "حق مراقب"، وتضع المواطن/الأسرة في موقع الخاضع للتدقيق أكثر من كونه حاملًا لحق أصيل. وهو ما يجعل السجل أداة لإعادة بناء علاقة الدولة بالمجتمع على أساس إدارة البيانات، لا على أساس التضامن.

غير أن الأثر الأشد وضوحًا يظهر في صفوف الفئات الهشّة، وعلى رأسها النساء القرويات المعيلات للأسر. فهذه الفئة، التي يُفترض أن تكون المستفيد الأول من توسيع الحماية الاجتماعية، تجد نفسها أمام عراقيل إضافية: ضعف الولوج الرقمي، صعوبة استيفاء الشروط الشكلية، والتمثيل غير الدقيق لوضعياتها في مقاييس تقنية جامدة. النتيجة هي ما يمكن تسميته "الإقصاء الصامت"، حيث يتم استبعاد الأشد هشاشة دون إعلان رسمي، فقط لأن معايير السجل لم تُصمَّم لالتقاط هشاشتهم الفعلية.

خاتمة

يُظهر المسار التحليلي لهذا المقال أن الحماية الاجتماعية في المغرب لا يمكن فهمها إلا بوصفها حقلًا تتحكم فيه توترات بنيوية عميقة؛ فهي من جهة تتغذى من تطور تاريخي عالمي انتقل من رعاية تقليدية إلى نماذج مؤسساتية حديثة، ومن جهة أخرى تتشكل داخل واقع سوسيولوجي محلي لا تزال فيه الهشاشة متعددة الأبعاد—الاقتصادية والاجتماعية والنفسية—تفرض حضورها في حياة فئات واسعة. وقد أبرزت القراءة النظرية أن الحماية الاجتماعية مفهوم هجين يتنازع بين منطق الحق ومنطق الاستحقاق، وبين أفق التضامن وأفق السوق، وهو ما يجعل أي إصلاح عرضةً للانجذاب إلى أحد هذين القطبين بحسب توازن القوى والسياقات الاقتصادية.

وعبر تحليل الخطاب الرسمي، سواء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو في الخطب الملكية، اتضح أن الدولة المغربية تسعى إلى تجاوز المرحلة البرنامجيّة المتفرقة نحو محاولة بناء منظومة أكثر شمولية، لكن التنفيذ ما يزال محكومًا بإرث مؤسساتي مثقل بالتجزيء وضعف التنسيق. أما القانون الإطار 09.21، فرغم طموحه الواضح نحو ترسيخ الحماية الاجتماعية كحق وطني، فإنه يظل في صياغته الحالية خطوة انتقالية لا ترقى بعد إلى مستوى الحق الكوني كما صاغته التوصية الأممية رقم 202، لاعتبارات مرتبطة باستمرار شرط المساهمة وضعف الحوكمة التشاركية.

وتقود هذه النتائج إلى خلاصة مركزية مفادها أن إصلاح الحماية الاجتماعية في المغرب يحتاج إلى أكثر من هندسة قانونية وتقنية؛ إنه يحتاج إلى إعادة بناء ثقافية ومؤسساتية تُنهي منطق الاستهداف الضيق وتضع الأساس لحق اجتماعي غير قابل للتجزيء، يرتكز على العدالة الجبائية، والاندماج الفعلي للاقتصاد غير المهيكل، وتعزيز المشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرار. وبذلك يصبح سؤال الحماية الاجتماعية ليس مجرد سؤال عن "البرامج"، بل سؤالًا أوسع عن نموذج الدولة الاجتماعية الممكنة في المغرب، وعن نوع المواطنة التي يُراد بناؤها في العقود المقبلة.

الهوامش:

[1] Felix Kersting, *Bismarck's Welfare State and the Socialists* (Berlin: Berlin School of Economics, Discussion Paper No. 81, 2025), P 4.

[2] William Beveridge, *Social Insurance and Allied Services*, London: HMSO, 1942, p. 8.

[3] Pierre Benassi, "Beveridge et l'État-providence," *La Vie des Idées*, 2011, p. 4.

[4] David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press, 2005, p. 3.

[5] Ibid., p. 19.

[6] Gøsta Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, Princeton: Princeton University Press, 1990, p. 27.

[7] Serge Paugam, *La disqualification sociale*, Paris: PUF, 1991, p. 34.

[8] Serge Paugam, *La disqualification sociale*, Paris: PUF, 1991, p. 34.

[9] Patrice Bourdelais, "Qu'est-ce que la vulnérabilité ?", *Annales de démographie historique*, 110(2), 2006, p. 5.

[10] Serge Paugam, *La disqualification sociale*, Paris: PUF, 1991, p. 34.

[11] Robert Castel, *Les métamorphoses de la question sociale*, Paris: Fayard, 1995, p. 45.

[12] Guy Standing, *The Precariat: The New Dangerous Class*, London: Bloomsbury, 2011, p. 1.

[13] الحسن زهور، "الهشاشة في السوق الأسبوعي: دراسة حالة نساء البوادي"، مجلة علوم اجتماعية مغربية، العدد 4، 2019، ص55

[14] فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي: النبي والنساء، الدار البيضاء: الفنك، 1991، ص. 134

[15] Peter Townsend, *Poverty in the United Kingdom*, London: Allen Lane, 1979, p. 31.

[16] UNDP, Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations, New York: UNDP, 2010, p. 93.

[17] René Lenoir, *Les exclus: un Français sur dix*, Paris: Seuil, 1974, p. 12.

[18] حسناء أيت علال، "الإقصاء الاجتماعي في الأحياء الهامشية"، دفاتر علوم اجتماعية مغربية، العدد 11، 2022، ص. 88.

[19] Aziz Iraki et Mohamed Tamim, *La dimension territoriale du développement rural au Maroc*, Casablanca : Kalimate, 2013, p. 89.

[20] إسماعيل الراجي، "التمثلات الرمزية للأولياء في الوسط القروي المغربي"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 30، 2025، ص. 121.

[21] Mohammed El Idrissi, "La précarité dans les zones rurales marocaines: lecture critique des politiques sociales", *Revue marocaine de sociologie*, 2021, p. 12.

[22] Ibid., p. 20.

[23] Naima Aba, Fatima Ezzahra Serbouti, Ayoub Bourass, Les Réformes de la Protection Sociale au Maroc : Bilan des Acquis Historiques et Défis Actuels de Pérennité, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - IJAFAME ISSN: 2658-8455 Volume 5, Issue 12 (2024), p. 199–214.

[24] Conseil économique, social et environnemental, La protection sociale au Maroc: pour un développement humain durable, 2022, p. 45.

[25] Discours de SM le Roi Mohammed VI à l'occasion de la Fête du Trône 2018, Rabat: Palais Royal, 29 juillet 2018, Vu à 2024/12/30, 14:17. https://www.maroc.ma/fr/discours-messages-royaux/discours-royaux/sm-le-roi-adresse-un-discours-la-nation-loccasion-de-la-fete-du-trone

[26] Discours de SM le Roi Mohammed VI à l'occasion de la Fête du Trône 2020, Rabat: Palais Royal, 29 juillet 2020, Vu à 2024/12/30, 14:53. https://www.maroc.ma/fr/discours-messages-royaux/discours-royaux

[27]القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 بتاريخ 23 مارس 2021، الجريدة الرسمية عدد 6975 مكرر (5 أبريل 2021)، ص 2178.

[28]خالد بوقيش، قراءة في مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، العدد 157، أبريل 2021، ص 49.

[29]تمثل التوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في دورتها المائة والحادية بعد المئة بجنيف في يونيو 2012، نقطة انعطاف بارزة في تاريخ المعايير الدولية للحماية الاجتماعية. فهي لم تصدر في سياق هادئ، بل جاءت عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عنها من ضغوطات مالية على الأنظمة الاجتماعية، وتزايد هشاشة فئات واسعة من السكان، خاصة في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية.

International Labour Organization, Recommendation concerning National Floors of Social Protection, No. 202, Geneva: ILO, 2012, p. 1